

تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)

The impact of the global financial crisis on foreign direct investment (Case study of Algeria)

قبايلي حاجة¹hadja.kebaili@univ-mosta.dz ، جامعة مستغانم¹

تاريخ النشر: 2020/12/29

تاريخ القبول: 2020/11/19

تاريخ الاستلام: 2019/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر أزمة الرهون العقارية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2015، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر شأنها شأن باقي دول العالم، فتأثرها بالأزمة المالية كان نسبي، وذلك بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية وعدم انفتاحها على العالم الخارجي إلا في حدود ضيقة. إضافة إلى أن القوانين الموضوعية والتحفيزات المقدمة لا تكفي وحدها بل لابد من السهر الجدي من أجل صرامة تطبيقها، حتى تتمكن من تهيئة مناخ استثماري ملائم يضمن المتابعة والمرافقة للمستثمرين الأجانب، تساهم في تحقيق المصلحة العليا للبلد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الرهن العقاري، أزمة ائتمان.

تصنيفات JEL: L52, L23, L59, O57**Abstract:**

This study aims to assess the impact of the mortgage crisis on the flow of foreign direct investment to Algeria during the period from 2002-2015,

as the results of the study showed that Algeria is like the rest of the world, so its impact on the financial crisis was relative, due to the tight financial and monetary markets And its lack of openness to the outside world, except within narrow limits. In addition, the laws set and the incentives provided are not sufficient alone, but serious care must be taken to strictly enforce their implementation, in order to create an appropriate investment climate that ensures follow-up and accompaniment for foreign investors, which contribute to achieving the higher interest of the country.

Keywords: Global financial crisis, foreign direct investment, mortgage, credit crunch.

JEL Classification codes : L52, L23, L59, O57

1. مقدمة:

إن الموضوع الذي سنتناوله في هذه الدراسة يتعلق بأزمة الرهون العقارية رديئة النوعية، التي ظهرت نتيجة إفراط المؤسسات المالية الأمريكية في تقديم القروض إلى المقترين بغض النظر عن قدرة المقترضين على إرجاع أقساط القروض، والتساهل في المطالبة بضمانات كافية للجهة المانحة للقروض سواء بنوك تجارية أو مؤسسات إقراضية. فالأزمة هذه أزمة ائتمانية تتميز بانخفاض حجم وشروط القروض المقدمة إلى المستثمرين والمستهلكين، وأدى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي وصل مداها إلى كل اقتصاديات العالم، وباعتبار أن جميع دول العالم تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية، وذلك لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة والتي تعتبر بديل للقروض الأجنبية. وفي ظل ظروف هذه الأزمة تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أسواق الدول المتقدمة وتناقص تصديرها إلى باقي دول العالم.

والجزائر شأنها شأن باقي دول العالم، فتأثرها بالأزمة المالية كان نسبي، وذلك بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية وعدم افتتاحها على العالم الخارجي إلا في حدود ضيقة.

1.1 الإشكالية: لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2.1 الفرضيات: من أجل الإجابة على التساؤل المطروح، يمكننا صياغة بعض الفرضيات كما يلي:

- أزمة الرهن العقاري هي نتيجة حتمية للسياسة الإقراضية التوسعية وضعف إدارة مخاطرها؛
- التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية يرجع إلى عدم الثقة في أداء الاقتصاد الكلي للبلد والنتج عن حدوث الأزمة الاقتصادية؛
- ضعف ارتباط أسواق المال الجزائرية بالأسواق المالية العالمية وعدم ارتباطها المصرفي مع البنوك العالمية مكن الجزائر من تفادي تأثيرها السلبية.

3.1 منهجية الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح واختبار الفرضيات المتبناة، اعتمدنا المنهج

الوصفي لغرض الإطار النظري للدراسة ومنهج التحليلي من أجل تبيان تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ولمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى جانب نظري: تم تناول المفاهيم العامة حول الأزمة المالية العامة وتأثيراتها العالمية وعلى الجزائر. وجانب التطبيقي: تم التطرق إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

4.1 حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من 2002-2015، وهي فترة كافية لتتبع التغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

5.1 خطة الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: مفاهيم عامة حول الأزمة المالية العالمية؛

ثانياً: تأثير الأزمة المالية العالمية وعلى الجزائر؛

ثالثاً: تأثير الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول الأزمة المالية العالمية:

توجد إسهامات فكرية عديدة حاولت تقديم تعريف موحد للأزمة وكلها تدل على ضعف وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد، فمعظم التعاريف تتفق على كونها «اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات المالية يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، يمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى» (شحاتة، 2009). ومن بين هذه الإسهامات: "إن الأزمة المالية العالمية عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية" (FREDRIC, 2000). بالإضافة إلى تعاريف أخرى ترى أن: "الأزمة عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزئي من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً» (عليوة، 2008، صفحة 13).

كما يمكن اعتبار الأزمة على أنها "تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف، هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها" (BARTHALON, 1998).

كما يمكن تعريفها بأنها: اضطراب واختلال حاد وعميق ومفاجئ يصيب التوازنات الاقتصادية أي الاستقرار وقد يتبعها اهتزاز في كيان المؤسسات المالية. بينما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن "ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومقاربة، وبطالة دائمة" (أرنولد، 1992، الصفحات 11-12). في حين تعرف بشكل خاص: بأنها "انهيار النظام المالي مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي" (عرفات تقني الحسني، 1999، صفحة 200).

وانطلاقاً من التعريف السابقة يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها التدهور في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتذبذب الكلي أو الجزئي لمجموعة من المتغيرات المالية، وهذا ما بينه تعريف الاقتصادي البدوي عبد الحفيظ في تعريفه للأزمة المالية كما يلي: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبياً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية" (البدوي عبد الحفيظ، 1999، صفحة 39).

ويلاحظ من استعراض هذه التعريفات أن هناك عناصر مشتركة بينها تشكل ملامح الأزمات وهي: الحاجة إلى اتخاذ القرار؛ عدم القدرة على التنبؤ الدقيق؛ نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.

3. تأثير الأزمة المالية العالمية وعلى الجزائر:

1.3 تأثير الأزمة المالية العالمية:

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الرهن العقاري سوف تمتد إلى اقتصاديات جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة وذلك بحسب طبيعة اقتصادياتها

ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي، وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح منذ عام 2008، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

1.1.3 انخفاض معدل النمو:

لقد أقر تقرير آفاق النمو العالمي بأن الاقتصاد العالمي مرّ بمرحلة حرجة، انحصر بين الطلب شديد البطيء في كثير من الاقتصاديات المتقدمة، وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم (صندوق النقد الدولي، 2008). فلقد سجل انخفاضاً في معدل النمو في العالم إلى حوالي 3.2 % في عام 2008، في حين كان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية والاقتصاديات الناشئة أقل حدة، «حيث انخفض معدل النمو فيها إلى 6.1 % عام 2008 بعد أن كان 7.5 % في عام 2004، وقد حققت نمواً محدوداً بلغ معدله 1,6% في عام 2009، وارتفع إلى 4 % في عام 2010، وقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.1 % عام 2008 بعد أن كان 3.6 % في عام 2004» (صندوق النقد الدولي، 2008).

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مركز الأزمة إلا أنها كانت أقل تأثراً من معظم الدول المتقدمة الأخرى، ويرجع ذلك إلى عاملين هما، ضخامة الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة حجم السيولة المحلية وبالتالي تنشيط الاقتصاد الأمريكي، وكبر حجم الطلب المحلي مما جعلها أقل تأثراً في حال انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها.

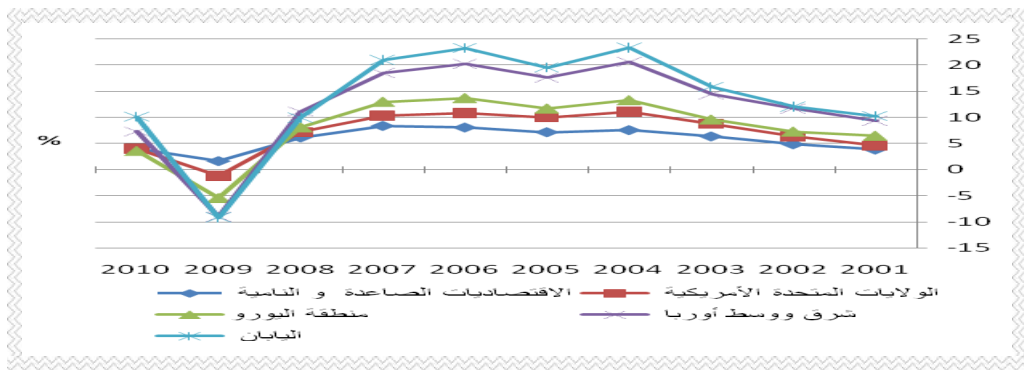
أما في منطقة اليورو، فنتيجة الانخفاض الحاد في قيمة أسواق الأوراق المالية الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع الاستثمارات في سوق الرهن العقاري، «انخفض معدل النمو في المنطقة إلى حوالي 0.9 % بعد أن كان معدل النمو 2.9 % في عام 2006» (صندوق النقد الدولي، 2008).

التأثير السلبي للأزمة على النمو، استناداً إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي للنمو يظهر في دول شرق ووسط أوروبا التي واجهت اقتصادياتها انكماشاً، «ليصل النمو الاقتصادي فيها إلى حوالي 2.5 % في عام 2010 من حوالي 5.9 % في عام 2009» (صندوق النقد الدولي، 2008)، في حين أن الاقتصاديات المتقدمة عانت من حالات ركود عميقة سنوات الأزمة، فالولايات المتحدة الأمريكية عانت من ركود نتيجة قيود الائتمان والتصحّحات في أسواق المساكن والاعتماد على اقتراض قطاع الأسر في

دعم الاستهلاك، أما منطقة اليورو فقد شهدت هبوطا في نشاطها الاقتصادي أشد مما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما يؤدي إليه الانكماش الحاد في قطاعات الصادرات من تقييد متزايد للطلب المحلي، نتيجة الضغوط المالية وتصحيحات أسواق المساكن.

وبالنسبة لليابان فقد شهد نشاطها الاقتصادي هبوطا مفرطا في شدته نتيجة تعرض تجارتها لأضرار شديدة بسبب فرط اعتمادها على الصناعات التحويلية. ونتيجة استخدام بلدان الشرق الأوسط احتياطياتها المالية من أجل الحفاظ على خطط الإنفاق الحكومي، «انخفض معدل النمو فيها ليصل إلى 2.5 % سنة 2009 من 5.9 % سنة 2008 و 6.3 % سنة 2007» (صندوق النقد الدولي، 2008).

الشكل 1: نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (التغير %)



المصدر: (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، التعافي والمخاطر واستعادة التوازن، 2010، ص 177)

1.1.3 ارتفاع معدلات التضخم:

ارتفعت معدلات التضخم خلال عام 2007 و 2008 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة على مستوى العالم، وقد ظهر ذلك أكثر وضوحا وأوسع نطاقا في الاقتصاديات الصاعدة والنامية، حيث ارتفع التضخم من حوالي 5.7 % عام 2005 إلى حوالي 9.3 % عام 2008 كما هو ملاحظ في الجدول البياني رقم (01)، وهي أعلى المعدلات المسجلة في هذه الاقتصاديات، التي شهدت ارتفاعا متسارعا في الضغوط التضخمية، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية.

أما منطقة الشرق الأوسط والتي تقع فيها كل الدول المصدرة خاصة الدول العربية للنفط، «فقد تم تسجيل استمرار الاتجاهات التصاعدية لمعدلات التضخم من حوالي 6.2 % عام 2005 إلى حوالي 15.6 % عام 2008»، وهذا راجع إلى ارتفاع تكلفة استيراد النفط أدى إلى حدة الضغوط التضخمية في الدول المستوردة للنفط وخاصة الدول العربية.

وفي اليابان، سجل معدل التضخم نموا إيجابيا لأول مرة منذ عام 1998، حيث بلغ 0.2 % مقابل معدل نمو سلبي بلغ 0.6 % في عام 2005. وانخفض المعدل في دول الاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة من 2.3 % إلى 1.6 %. فقد انخفض المعدل في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي من 16.4 % إلى 9.5 %، بينما ارتفع في دول آسيا النامية من 3.6 % إلى 4 % كما هو ملاحظ في الجدول البياني رقم (01).

أما بالنسبة لسنة 2009 تراجعت معدلات التضخم إثر تقلص الائتمان العالمي وانخفاض قيم الأصول ومنها الأصول العقارية وتراجع أسعار السلع الأولية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط، وقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 0.8 % في عام 2009 مقارنة مع 2 % في عام 2008، كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من 9.3 % إلى 5.7 % خلال نفس الفترة، كما هو ملاحظ في الجدول البياني رقم (01).

ولقد صاحب انكماش اقتصاديات الدول المتقدمة انخفاض مستوى التشغيل، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها. واتبع العديد من الدول المتقدمة والدول النامية سياسات نقدية ومالية توسعية، حيث خفضت المصارف المركزية الرئيسية أسعار الفائدة الأساسية إلى أدنى مستوياتها في ضوء التراجع الملحوظ في حركة الإقراض واستمرار نقص السيولة في الأسواق العالمية، في ظل توجه المصارف الكبرى في العالم نحو تقوية قواعدها الرأسمالية وتقليص انكشافها على أسواق اقتصاديات السوق الناشئة.

الجدول 1: معدلات التضخم في العالم (2005-2009) %

2009	2008	2007	2006	2005	
0,8	2	2,2	2,1	2,1	الدول المتقدمة
0,9	2,2	2,7	3,2	3,3	الولايات المتحدة الأمريكية
1	2,3	2,3	2	2	منطقة اليورو
1,5	3,6	2,3	2,3	2	المملكة المتحدة
-1	1,4	0	0,3	-0.3	اليابان
5,7	9,3	6,1	5,4	5,7	الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة

المصدر: (صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي، 2010، صفحة 296)

1.1.3 ارتفاع معدل البطالة: لقد صاحب الركود الاقتصادي في دول العالم المختلفة، ارتفاع في

معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها. فعلى إثر فقدان عدد كبير من العمال وظائفهم خلال الأزمة،

ارتفع معدل البطالة في الدول المتقدمة من 5.8 % في 2008 إلى 8.1 % في عام 2009.

الجدول 2: البطالة في الدول المتقدمة (2005-2009) %

2009	2008	2007	2006	2005	
8,1	5,8	5,4	5,7	1,6	معدل البطالة الدول المتقدمة
8,9	5,8	4,6	4,6	5,1	الولايات المتحدة الأمريكية
10,1	7,6	7,4	8,2	8,6	منطقة اليورو
9,1	7,3	8,4	9,8	10,6	ألمانيا
9,6	7,8	8,3	9,2	9,3	فرنسا
7,4	6,2	6	6,8	7,7	إيطاليا
4,6	5,5	5,4	5,4	4,8	المملكة المتحدة
8,3	4	3,8	4,1	4,4	اليابان
4,9	6,2	6	6,3	6,8	كندا
4,3	3,5	3,4	3,7	4	الدول الآسيوية حديثة التصنيع

المصدر: (صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010، صفحة 297).

أما الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، «فقد ارتفع معدل البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي، ومعظم دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان بنسبة أقل مما سجله في الدول المتقدمة (united nations world economic situation and «prosp, 2008,2009, p. 139)

1.1.3 انخفاض أسعار الفائدة: سجلت أسعار الفائدة انخفاضا في مختلف دول العالم، وذلك تحفيزا للإنفاق الاستهلاكي الخاص وبالتالي تشجيعا للنمو الاقتصادي، فخفض أسعار الفائدة يتسبب في انتشار المضاربات والتقلبات في جميع أنواع الأصول، فبحصول المستثمرين على عوائد تصل إلى مستويات سلبية من ودائعهم المصرفية، فإن ذلك يشجعهم على الدخول في المضاربات في أسواق الأسهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل من 3 % في عام 2008 إلى 0.7 % في عام 2009، كما هو مبين في الجدول البياني رقم (03).

وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في عام 2008 إلى 1.4 % في عام 2009، وبالنسبة لليابان تم تخفيض سعر الفائدة قصير الأجل من 0.7 % في عام 2008 إلى 0.4 % في عام 2009، انظر الجدول البياني رقم (03)

الجدول 3: أسعار الفائدة في الدول المتقدمة%

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الفائدة ق أ (و م أ)	3,5	5,2	5,3	3	0,7
اليابان	0	0,2	0,7	0,7	0,4
منطقة اليورو	2,2	3,1	4,3	4,6	1,4
المملكة المتحدة	4,7	4,8	5,9	5,5	1,4
كندا	2,8	4,2	4,6	3,3	0,8
سعر الفائدة ط أ (و م أ)	4,3	4,8	4,6	3,7	3,2
اليابان	1,4	1,7	1,7	1,5	1,3
منطقة اليورو	3,4	3,8	4,3	4,2	3,7
المملكة المتحدة	4,4	4,5	5	4,6	3,6
كندا	4,1	4,2	4,3	3,6	3,2

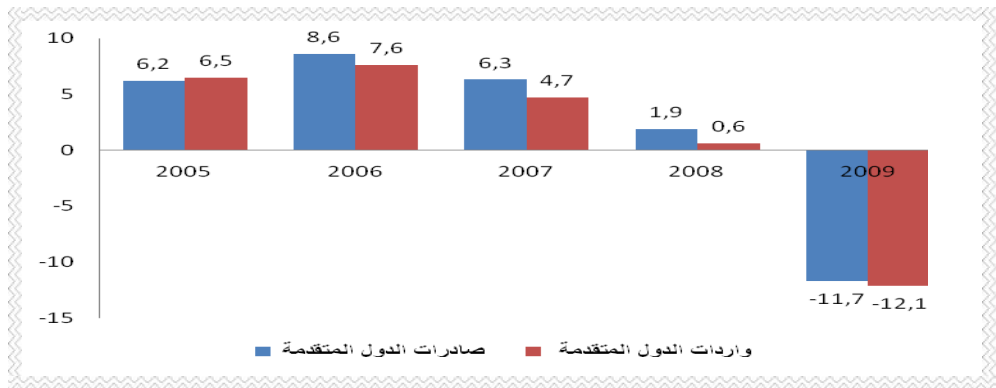
المصدر: (صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي الموحد ، 2010 ، صفحة 298)

1.1.3 أثر الأزمة على التجارة الخارجية العالمية:

انعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير في أداء التجارة العالمية في عام 2009، نتيجة انخفاض الطلب في الدول المتقدمة على السلع الأولية، ومنها النفط، مما أثر على أسعارها العالمية، ما أدى إلى تراجع حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات في عام 2009، مسجلا انكماشاً نسبته 10.7% مقارنة مع نمو بلغ 2.8% في عام 2008، فعلى مستوى الدول المتقدمة، قدرت نسبة النمو في حجم الصادرات في سنة 2008 بـ 1.9% وتحول هذا النمو إلى انكماش نسبته 11.7% في سنة 2009 (الشكل البياني رقم (02))، وذلك إثر الركود في الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه تراجع أسعار النفط والمواد الأولية، أما بالنسبة لواردات الدول المتقدمة تحول نمو حجم وارداتها من 0.6% إلى انكماش وصلت نسبته 12.1%، نتيجة التباطؤ الاقتصادي وتراجع أسعار الواردات العالمية بالإضافة إلى الجهود التحفيزية التي بذلتها العديد من الدول لمواجهة التباطؤ في النشاط الاقتصادي وآثاره السلبية على البطالة ومستويات المعيشة.

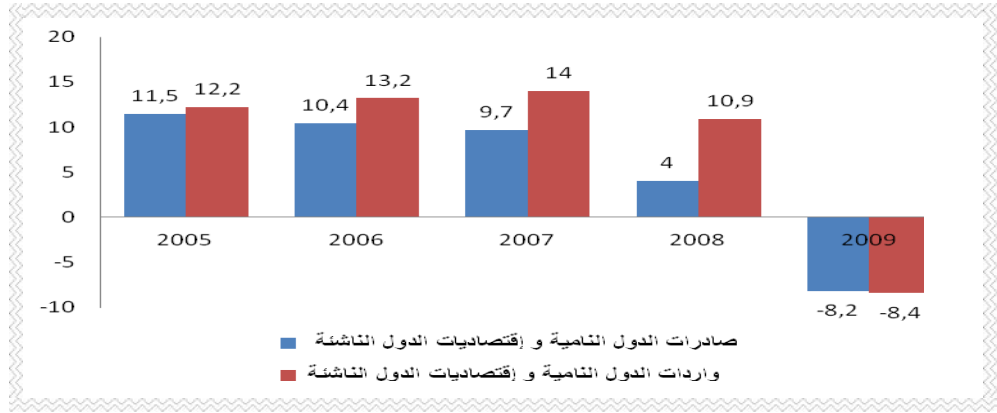
وانعكس تراجع حجم التجارة في الدول المتقدمة على حجم تجارة الدول النامية، حيث تحول نمو حجم صادرات الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة من معدل 4% في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 8.2% في عام 2009، وسجل حجم وارداتها انكماشاً بمعدل 8.4% في عام 2009 مقارنة بمعدل نمو بلغ 10.9% في عام 2008 (الشكل البياني رقم (03)).

الشكل 2: نمو حجم التجارة للدول المتقدمة (السلع والخدمات) (2009-2005) %



المصدر: (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2010، صفحة 299)

الشكل 3: نمو حجم التجارة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة (2005-2009) %



المصدر: (صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، 2010 ، صفحة 299)

1.1.3 أثر الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول المتقدمة والخارجة منها، فمن جراء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، حدث تأثيراً متفاوتاً فيما بين مختلف مناطق العالم. ويمكن تفسير انخفاض التدفقات الاستثمار للدول الصناعية المتقدمة إلى تعمق المشكلات التي تؤثر في المؤسسات المالية، نتيجة لازمة السيولة في أسواق المال والديون، "كما انخفضت عائدات الدول المتقدمة من الشركات عبر الوطنية وانخفاض القروض المصرفية لديها، مما حد من القدرة على تمويل الاستثمار". (UNCTAD, JANUARY 2009, p. 56).

وكما هو ملاحظ من الجدول البياني، في عام 2009 تراجعت التدفقات المالية إلى الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة إلى حوالي 807.5 مليار دولار، وانخفضت في عام 2009 لتصل إلى حوالي 479 مليار دولار، في حين قد تم تسجيل أعلى المستويات في التدفقات المالية في الدول النامية واقتصاديات الدول الناشئة في سنة 2007 والتي قدرت بـ 1723.8 مليار دولار.

ولقد تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط وشرق آسيا، التي عرفت اتجاهات تنازلية لتدفقات المالية في عام 2009 لتصل إلى 28.2 مليار دولار، بعد أن وصلت التدفقات المالية في أعلى مستوياتها في عام 2007 بقيمة 231.6 مليار دولار.

وسجلت التدفقات المالية إلى الدول المستقلة أكبر انخفاضا بلغ 25.3 مليار دولار بعد أن حقق

أعلى المستويات في عام 2007 بحوالي 290.3 مليار دولار.

الجدول 4: التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى (2005-2009)

(مليار دولار أمريكي)

2009	2008	2007	2006	2005	
479,2	806,5	1723,8	1003,6	682,2	الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
27,2	31,2	54,4	43,8	36,6	إفريقيا جنوب الصحراء
28,2	182,4	231,6	173,6	120,1	وسط وشرق أوروبا
25,3	165,9	290,3	152,5	109,8	رابطة الدول المستقلة
265,3	304,3	522,4	291,5	229,3	الدول النامية الآسيوية
3,1	14,6	405,9	218,3	93,6	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
130,2	137,5	219,2	123,9	92,7	نصف الكرة الغربي

المصدر: (صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، 2010، صفحة 301)

1.1.3 أثر الأزمة على أسعار الصرف:

إن ضعف العملات الرئيسية في العالم وعلى رأسها الدولار الأمريكي تحدث آثار جوهرية مؤثرة

ليس على الداخل فحسب ولكن تمتد لتترك آثارها على دول العالم الأخرى .

فما تم ملاحظته من الجدول رقم (05) ، إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني

بنسبة 15.6 %، كما إنخفض الدولار أمام اليورو بنسبة 13.8 %، في الوقت الذي إرتفع فيه سعر

صرف الدولار مقابل الين الياباني بنسبة 1 % في عام 2009. فتراجع الدولار يعني خفض سعر

المنتجات الأمريكية عالميا، أي تحسن الوضع التنافسي للمنتجات الأمريكية في الأسواق العالمية، وبالتالي

إنتعاش الصادرات الأمريكية، إضافة إلى إنخفاض الواردات الأجنبية بسبب إرتفاع تكاليفها.

الجدول 5: أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة) (2005-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	
1,5643	1,8532	2,002	1,843	1,820	الجنه الإسترليني
0,010687	0,00969	0,0085	0,0086	0,0091	الين الياباني
1,3893	1,472	1,371	1,256	1,246	اليورو

المصدر: (صندوق النقد الدولي ، احصائيات المالية الدولية، 2010، صفحة 304)

الجدول 6: أسعار صرف العملات الرئيسية (السعر مقابل وحدة الحقوق السحب الخاصة)

2008				2007	العملات
الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول		
1,540	1,557	1,634	1,645	1,580	الدولار الأمريكي
1,107	1,089	1,036	1,040	1,073	اليورو
140,5	162,4	173,8	164,6	180,1	الين الياباني
1,057	0,865	0,820	0,827	0,789	الجنه الإسترليني

المصدر: (صندوق النقد الدولي ، احصائيات المالية لصندوق النقد الدولي ، 2009، صفحة 301).

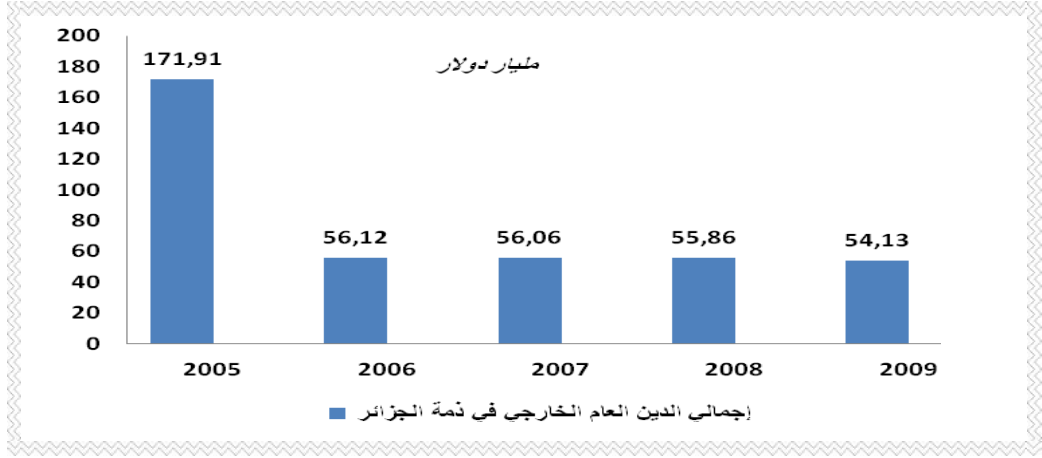
يشير تحليل أسعار صرف العملات الرئيسية الأجنبية باستخدام قيمة وحدات العملة الوطنية مقابل حقوق السحب الخاصة إلى انخفاض الجنيه الإسترليني واليورو بنسبة 34 % و 3,2 % على التوالي في عام 2008، وارتفاع الين الياباني والدولار الأمريكي بنسبة 22% و 2,5 % على التوالي. كما إنخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني بنسبة 5,8 % و 13,8 % على التوالي ما بين الفصل الثالث من عام 2007 والفصل الثالث من عام 2008، وبالمقابل ارتفع الين الياباني واليورو بنسبة 5,8 % و 7,5 % على التوالي لنفس الفترة.

2.3 تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

إن تأثر دول العالم كان بدرجات متفاوتة، وذلك راجع إلى درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، إلا أن تأثر الجزائر بأزمة الرهن العقاري كان قليلا بسبب: ضعف ارتباط أسواق المال الجزائرية بالأسواق المالية العالمية، وعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية، إضافة

إلى التسديد المسبق للمديونية الخارجية، وهذا ما يبينه الشكل البياني رقم (04)، والذي نلاحظ من خلاله، أن إجمالي الدين العام العربي تناقص في الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2009 بنسبة 68.51%.

الشكل 4: إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الجزائر (2005-2009)



المصدر: صندوق النقد الدولي (2010)، الإحصائيات المالية، ص402.

«توفر الجزائر على احتياط صرف يقدر ب 140 مليار دولار، وفائض سيولة في البنوك، والتي تقدر ب 4192 مليار دينار جزائري،» (ناصر مراد، 2010، صفحة 11).

ويمكن تبيان تأثير الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية في عدة مؤشرات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

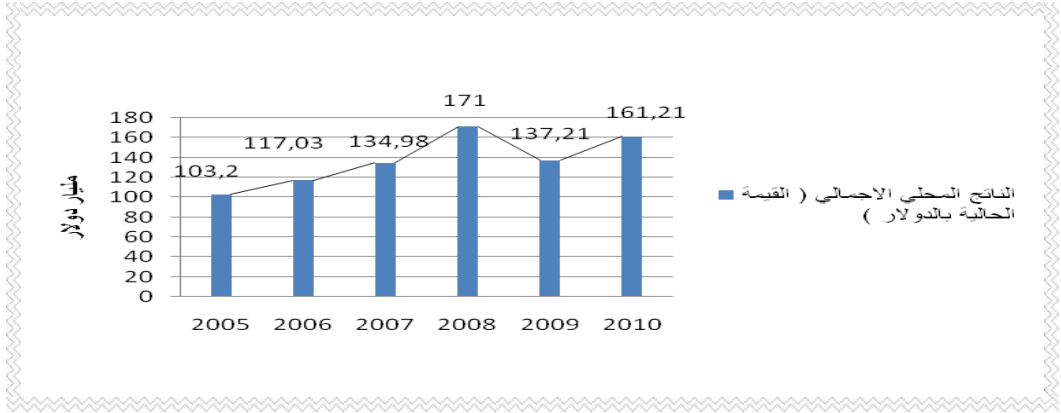
1.2.3 انخفاض معدل النمو الاقتصادي:

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال السنوات السابقة للأزمة، حيث ارتفع من 42 مليار دولار عام 1995 إلى 170 مليار دولار عام 2008. بحيث يمكن إرجاع هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستفادة من عائدات النفط.

وبامتداد تداعيات الأزمة إلى اقتصاديات الجزائر، دخل اقتصادها في فترة ركود اتسمت بتحول

النمو الحقيقي الذي بلغ 170 في عام 2008 إلى انكماش في ب 139 مليار دولار في عام 2009.

الشكل 5: الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: (البنك الدولي ، 2010)

2.2.3 تدهور ميزان المدفوعات الجزائري:

لقد تدهورت أوضاع ميزان المدفوعات خلال عام 2009، إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار النفط، وعلى حركة التجارة وعلى الاستثمارات الخارجية. «لقد تحول فائض ميزان المدفوعات الجزائري الذي بلغ 36 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز قدر بـ 3 مليار دولار في عام 2009» (صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، صفحة 397)، والذي نجم عنه ارتفاع في الاحتياطيات الخارجية الرسمية للجزائر، وهذا ما يبينه الجدول رقم (07)، حيث نلاحظ من خلاله، ارتفاع احتياطيات الجزائر من حوالي 143 مليار دولار عام 2008 لتصل إلى 149 مليار دولار عام 2009. وقد تراجع أيضا الميزان التجاري للجزائر من حوالي 20.2 % عام 2008 إلى نسبة 0.3% سنة 2009، وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض عوائد الصادرات النفطية.

الجدول 7: الاحتياطيات الخارجية الرسمية للجزائر (2005-2009) (مليار دولار)

2009	2008	2007	2006	2005	
149	143	110	78	56	الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية

المصدر: (صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، صفحة 400).

3.2.3 تراجع معدل السيولة:

تراجع معدل السيولة المحلية في الجزائر خلال عام 2009، ليلغ 3.2 % مقابل 21.80% و16.04 % خلال عامي 2007 و2008 على الترتيب (الشكل البياني رقم (06) يوضح ذلك)، والذي ساهم في تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

الشكل 6: معدل نمو السيولة % في الجزائر (2003-2008)



المصدر: (صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، صفحة 375).

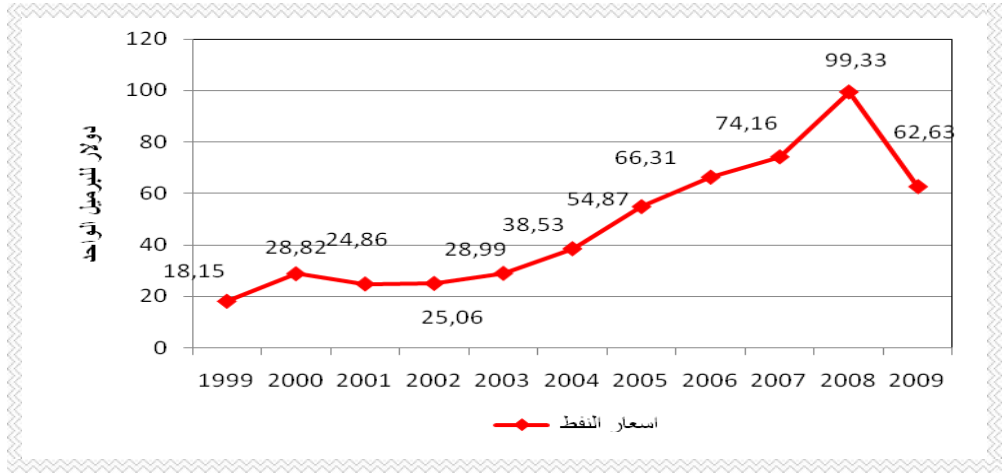
4.2.3 تسجيل خسائر في احتياط الصرف الأجنبي:

«وذلك بتوظيف 43 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتعدى 2 %، في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار» (عبد الرحمان مبتول ، أكتوبر 2008)

5.2.3 تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها:

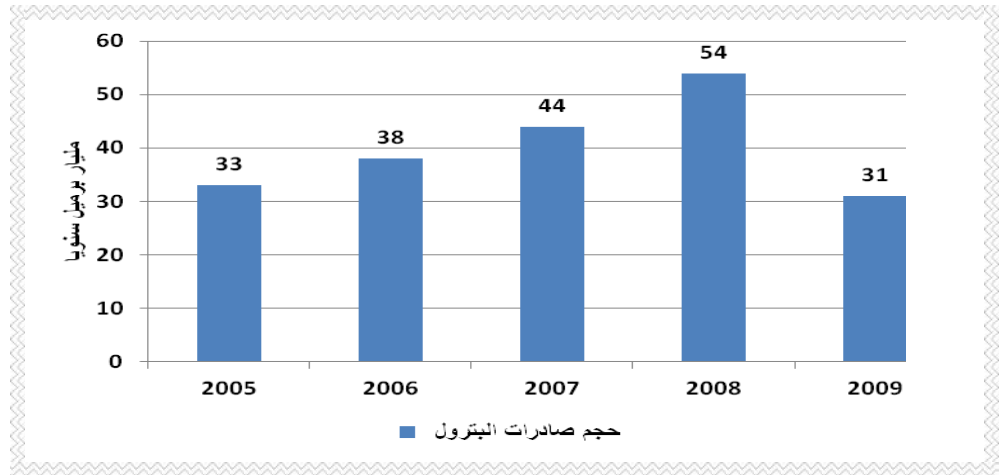
كما هو ملاحظ من الشكل البياني رقم (07)، انخفاض أسعار النفط من 99.33 دولار للبرميل الواحد عام 2008 إلى 62.63 دولار للبرميل الواحد سنة 2009، نتيجة تقلص الطلب العالمي عليه بسبب ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية مثل الفحم ووجود عرض فائض من النفط، فهذا الانخفاض يترتب عنه تقليص إنتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط وسيترتب عنه تقلص إيراداتها من صادرات المحروقات وتأثر ميزانيات حكوماتها، حيث انخفضت قيم الصادرات البترولية للجزائر من 54 مليار للبرميل سنويا عام 2008 إلى 31 مليار للبرميل سنويا عام 2009.

الشكل 7: أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)



المصدر: (OPEC, 2009)

الشكل 8: حجم صادرات البترولية (2009-2005)



المصدر: (OPEC, 2009)

4. تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار في الجزائر:

عملت الجزائر جاهدت منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق على تنشيط الاستثمار بشكل عام واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص وتسهيل تدفقاته باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجية، واحد وسائل زيادة الإنتاجية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بحرصها على تعزيزها للبيئة الناضمة لتدفقات رؤوس الأموال

بسنها مجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للاستثمارات، والتي تعتبر خطوات هامة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

• تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2015):

إن الأزمات التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات بسبب تدني أسعار المحروقات، أدى إلى انخفاض إيراداتها، جعلها تفكر في البحث عن مصادر تمويل جديدة في كل القطاعات.

1.4 نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

عرفت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر نوعين من الاستثمارات، استثمارات محلية واستثمارات أجنبية، وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

الجدول 8: تطور حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59,563	99%	9.100,521	79%	904,762	87%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2.471,691	21%	129,254	13%
المجموع	60,239	100%	11.572,213	100%	1.034,016	100%

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، 2002-2015)

توضح بيانات الجدول رقم (08) أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 60239 مشروع مصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015) لم تتجاوز نسبة 1%، في حين أن 99% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها المستثمرون محليون، أما من حيث قيمة المبالغ المرصدة لهذه المشاريع، فإن الاستثمارات المحلية أربعة أخماس القيمة الإجمالية للمشاريع الإجمالية في مقابل 20% تقريبا للاستثمارات الأجنبية. فتباين في عدد المشاريع وقيمتها انعكس على مناصب الشغل المستحدثة حيث أن حوالي 87% من هذه كان مصدرها استثمارات محلية، في حين لم تساهم الاستثمارات الأجنبية إلا بنسبة 13%، وهذا يمثل نسبة ضعيفة جدا، حيث نلاحظ السيطرة الكلية

للاستثمارات المحلية بنسبة 99 %، وذلك يعني أن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر في هذا المجال لم تكن فعالة بالقدر المناسب، ولم تتمكن من توفير المناخ الملائم اللازم لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

الجدول 9: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2002-2015)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق الاستثمار	1065	638	882	1145	1795,4	1661,8	1632,10
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق الاستثمار	2746,20	2264	2571	1484	1664	1488	-587

المصدر: (الاونكتاد، 2016، صفحة 193)..

ولقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر دخولا قويا إلى الجزائر خاصة في سنة 2001، الذي تزامن مع إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 المعدل لقانون 1993، الذي لم يتمكن من بلوغ كل الأهداف التي وضع من أجلها، أي لم يتمكن من تحفيز الاستثمارات الوطنية ولا الأجنبية للمستوى الذي كان منتظر، ولتحسين المناخ الاستثماري الجزائري ورفع من مستوى جاذبيته، فقد استوجب الأمر وفقا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي العمل على إصدار قانون (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار بديلا لقانون القائم 1993، وقد نص هذا القانون خصوصا ما جاء في مادته 11 (الإعفاء من قانون التعويض (mutation à titre onéreux) لكل المكتسبات العقارية المستخدمة في إطار تنفيذ الاستثمار، تسهيل إجراءات دراسة ملفات طلبات الاستثمار بما فيها دراسة ملفات العقار الصناعي والتزامها بتهيئة المناطق الصناعية، كما تم إنشاء وكالة ANDI للاهتمام بالمستثمرين، كما تم تعديل التشريعات المتعلقة بالحصول على الأراضي. أما سنة 2002 فقد انخفضت هذه التدفقات نسبيا بمعدل سالب قدره 3,95 %، وهذا يبين استثنائية لارتفاع المسجل سابقا، ودليل أنه ليس نابع من التحسين في مناخ الاستثمار بل أن الجزائر رغم كل التحسينات إلا أنها ما زالت تعاني من ارتفاع البطالة لدى الشباب، عدم استقرار الإطار التنظيمي، تعقد الإجراءات الضريبية وإجراءات التصدير، عدم مرونة قوانين العمل.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بنسبة 66,92%، ويرجع هذا الانخفاض الكبير إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً، أين وصلت إلى 882 مليون سنة 2004، مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر (01-03) ضمن النظام الاستثنائي (طلبي محمد، 2016، صفحة 325). وواصلت ارتفاعها بداية من سنة 2005 فوق مستوى المليار دولار ليبلغ سنة 200 الذروة، حيث بلغت 2746,2 دولار.

ارتفاع أسعار النفط الذي يساهم في تحسين الوضعية المالية، بحيث يعتبر قطاع المحروقات قطاع جذاب والذي عرف أضحى الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية (سوناطراك، وشركة) BRITISH. PETROLUM البريطانية لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار (UNCTAD, 2004, p. 11).

إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، فقد سجل انخفاضا سنة 2010 قدر بـ 21,30%، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يلزم المستثمر الأجنبي على إشراك المستثمر المحلي بنسبة 51% في أي مشروع استثماري في الجزائر، كما تم فرض الاعتماد السندي وحيدة للدفع (بنك الجزائر، ديسمبر 2013). بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط، وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويرجع ذلك إلى انكماش في حجم الاستثمارات المتأتية من قطاع المحروقات نتيجة تباطؤ نشاطات شركة سوناطراك، أما بالنسبة لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سنة 2013، فقد ارتفع سنة 2013 بنسبة 10,81% مقارنة بسنة 2012، وذلك نتيجة إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 2013، والذي تضمن تسهيلات و ضمانات تشريعية وإجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية، وجاء هذا بعد الجدل الذي أثاره قرار 51/49. كما تم إقرار منح إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات لصالح الشركات التي تتضمن 100 وظيفة جديدة مباشرة عند بدء التشغيل.

بينما بالنسبة للفترة (2003-2015)، وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2015، بلغ عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية موفرة بذلك 93 ألف منصب عمل (أنظر الجدول رقم (2-05)). حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي كأكبر مستثمر في الجزائر خاصة فرنسا واسبانيا ثم تأتي الو.م.أ، ثم الدول العربية في المرتبة الثالثة كأكبر مستثمر في الجزائر، وهذا يعطي صورة عن مكانة وأهمية الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، ويبين الدعم الكبير المقدم من الدولة لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج واتخاذ إجراءات عديدة لتحسين مناخها وجاذبيتها للاستثمارات البينية.

إذا حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة التي برزت منها شركاتها عالمياً، والتي أضحت تنافس أكبر الشركات العالمية والمثلة في دول الخليج العربي. لكن المهم في الأمر هو كون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

2.4 نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر (2002-2015):

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذباً واضحاً وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي الجدول رقم (10) يوضح هذه التدفقات.

الجدول 10: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر للفترة (2002-2015) مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	98,6	28,0	253,0	-20	34,6	295,1	318,4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤشر	214,4	220,4	534,1	-41	-268	-18.3	103.2

المصدر: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016)

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة تعتبر الأضعف، وذلك باعتمادها على قطاع واحد ممثلاً في شركة سوناطراك وأغلبها عقود شراكة مع دول إفريقيا وأسيوية ودول أمريكا الجنوبية، والجدول التالي يبين الدول المستقبلية للاستثمارات الجزائرية. حيث ارتفعت من 295.1 مليون دولار عام 2007 إلى

318.4 مليون دولار عام 2008، في حين انخفضت بعد ذلك إلى 214.4 مليون دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات الجزائرية، إلا أنها ارتفعت عام 2010 ب 220.4 مليون دولار بسبب بداية تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

5. الخاتمة:

من خلال استعراضنا لتأثير الأزمة المالية العالمية على الجزائر اتضح لنا ما يلي:

- أن المشاريع الاستثمارية في الجزائر لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنها لا لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال سنها لعدد كبير من التشريعات والقوانين وتقديمها لتحفيزات والتسهيلات من شأنها تهيئة مناخ مناسب للاستثمار، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الغاية المرجوة والأهداف المسطرة؛
- القوانين الموضوعية والتحفيزات المقدمة لا تكفي وحدها بل لبد من السهر الجدي من أجل صرامة تطبيقها، حتى تتمكن من تهيئة مناخ استثماري ملائم يضمن المتابعة والمرافقة للمستثمرين الأجانب، تساهم في تحقيق المصلحة العليا للبلاد.

6. المراجع:

باللغة العربية:

المؤلفات:

- أرنولد، د، "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم"، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1992؛
- البدوي عبد الحفيظ، "إدارة الاسواق المالية نظرة معاصرة"، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999؛
- الحسني، ع. ت، "التمويل الدولي. عمان: دار محلاوي للنشر، 1999؛
- عرفات تقني الحسني، "التمويل الدولي". عمان: دار محلاوي للنشر، 1999؛
- عليوة، "إدارة الازمات في المستشفيات"، القاهرة: استرال للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

المدخلات:

- ناصر مراد، "آثار الازمة الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر". ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر "الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها"، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010.

المقالات:

- طليبي محمد، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر". (العدد السادس، المحرر) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2016.

التقارير:

- الاونكتاد، " تقرير الاستثمار في العالم"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016؛
- الجزائر، ب. (ديسمبر 2013). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013.
- بنك الجزائر. (ديسمبر 2013). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013.
- صندوق النقد الدولي . (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- صندوق النقد الدولي . (2010). التقرير الاقتصادي الموحد .

مواقع الأنترنت:

- البنك الدولي . (2010) احصائيات البنك الدولي sur [Récupéré sur data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org)
- الله، ش. ع. (2009). الأزمة المالية ، المفهوم والأسباب. Consulté le 04 12, 2009, sur www.pidegypt.org/arabic/azm.doc
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . (2002-2015). ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها. بيانات التصريح بالاستثمار. تم الاسترداد من www.andi.dz
- صندوق النقد الدولي . (2009). احصائيات المالية لصندوق النقد الدولي . Récupéré sur www.imf.org
- صندوق النقد الدولي . (2010). احصائيات المالية الدولية. Récupéré sur www.imf.org

- صندوق النقد الدولي . (2010). آفاق الاقتصاد العالمي. تم الاسترداد من www.imf.org
- صندوق النقد الدولي . (2010). آفاق الاقتصاد العالمي .
- صندوق النقد الدولي . (2010). آفاق الاقتصاد العالمي ، التعافي والمخاطر واستعادة التوازن. تم الاسترداد من www.imf.org
- صندوق النقد لدولي . (2008). آفاق الاقتصاد العالمي . Récupéré sur www.imf.org
- عبد الرحمان مبتول (أكتوبر .2008) استمرار الازمة المالية العالمية سيلحق أضرار بالاقتصاد الجزائري . الازمة المالية العالمية sur 05 01, 2011, Consulté le <http://www.echoroukonline/ara/economie/26871.html>
- عبد الله شحاتة. (2009). الازمة المالية ، المفهوم والاسباب. تاريخ الاسترداد 04 12 ,2009, من www.pidegypt.org/arabic/azma.doc
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . (2016). قاعدة البيانات. تم الاسترداد من www.unactadstat.unactad.org
باللغة الأجنبية:
- United nations world economic situation and prosp. (2008,2009). Consulté le 03 25, 2010, sur www.un.org/developoment.
- BARTHALON, E. (1998). crises financieres. revue problèmes économiques(2595).
- FREDRIC-MISHKAN. (2000). financial polices and the prevention of financial crises in emerging market countries. conference economics o financial crises emerging market countries. columbia université. Consulté le 05 18, 2011, sur financiaal polices nd the prevention of financial crises in emerging market countries: www.citeseerx.ist.psu.edu
- OPEC. (2009). النشرة الاحصائية السنوية. Récupéré sur <http://www.opec.org>
- prospects, u. n. (2008,2009). Consulté le 03 25, 2010, sur www.un.org/developoment
- UNCTAD. (JANUARY 2009). Assessing the impact of the financial and economic crisis on global FDI FLOWS. Consulté le 12 01, 2010, sur WWW.UNCTAD.ORG
- UNICTAD. (2004). examen de la politique d'investissement algérie . notion unis new york et genève.